جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

مذكرة رقم ١٣٢٤

الفوارق الاقليمية فى مصر وطرق قياسها

اعداد

د ٠ السيد محمد كيلانى

د ٠ سيد محمد عبد المقصود

مايو ١٩٨٢

القاهرة
طريق صلاح سالم مدينة نصر

Scanned with CamScanner

هذه الدراسة نوقشت فى

المؤتمر الدولى السابع للاحصاء والحسابات العلمية

والبحوث الاجتماعية والسكانية

٢٧ ـ ٣١ مارس ١٩٨٢

Scanned with CamScanner

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيـــد

هناك الكثير من الاسباب التى دعت الكثير من الدول على اختلاف نظمها السياسية والاجتماعية والاقتصـادية وخاصة الدول النامية الى الاخذ باسلوب التخطيط الاقليمى احساسا منها بمـــدى أهمية عنصر المكان او محور الحيز فى التخطيط لجهود الاغاء الاقتصادى والاجتماعى • لقد عانـــت كثير من الدول والدول النامية على وجه الخصوص فى البحث عن اسباب عدم تحقيق خطط التنميـــة للاهداف المحدده مسبقا ، ولقد كان ذلك يرجع اساسا الى غياب البعد الموقعى للانشطـــة الاقتصادية والاجتماعية ، لذلك ظهرت فى معظم تلك الدول ظاهرة الازداوجية الاقليمية وهى وجود اقليم او اثنين متقدمين نسبيا وباقى اقاليم الدولة تعانى من التخلف • هذة الظاهرة هى الفـــوارق الاقليمية او التفاوت فى معدلات النمو بين اقاليم الدولة معبرا عنهـا بأى تغير اقتصادى أو اجتماعـــى مثل الدخل أو التعليم •••• الخ •

وتساهم هذة الدراسة المقدمة فى اطار المؤتمر الدولى السابع للاحصاء والحسابات العلميـــة والبحوث الاجتماعية والسكانية فى اضافة بعد جديد لدراسة مشكلة الفوارق الاقليمية فقد قامت بالقـــاء الضوء على اهم اسباب تلك الظاهرة فى مصر وتوصيف بعض خصائصها ثم درجت الى استعراض نقطـــة على جانب كبير من الاهمية وهى طرق قياس تلك الظاهرة • ولما كانت مشكلة الفوارق الاقليمية فى مصـــر موجودة وملموسة فكان لابد من التعرض لمدى امكانية التقليل منها وفى أى مدى زمنى يمكن للاقاليـــم المتخلفة اللحاق بالاقاليم الاكثر تطورا •

ويجدر الاشارة الى ان هذة الدراسة لم تجنح بحال من الاحوال الى وضع حلول لتلك الظاهرة وانما هى أصلا استثارة للافكار العلمية ولمزيد من المناقشات واقتراح حلول علمية أخرى تلقى ضوءا أكثـــر على ظاهرة الفوارق الاقليمية حتى يمكن للمخطط المصرى اخذ ها فى الاعتبار فى اطار خطط التنميـــة الاقتصادية والاجتماعية ورسم السياسات والبرامج الانمائية الاقليمية •

والله نسأل التوفيق والسداد

المؤلفـــان

Scanned with CamScanner

المحتويـــــات

		الصفحـــة
١ ٠	مقدمـــــــه	١
٢ ٠	نظره طائرة للفوارق الاقليمية فى مصـــــر	٢
٣ ٠	الفوارق الاقليمية فى مصـــــر	٣
١٠٣	مظاهر التفاوت الاقليمى فى مصـــر	٣
١٠١٠٣	المظاهر الديموجرافيه	٤
٢٠١٠٣	المظاهر الاقتصاديـة	٦
٣٠١٠٣	المظاهر الاجتماعية والثقافية	٧
٤ ٠	قياس درجة التفاوت بين الوحدات المكونه للحيز المصرى	٨
١٠٤	طرق قياس الفوارق	٨
٢٠٤	قياس الفوارق الاقليمية فى مصـــر	٩
٥ ٠	البعد الزمنى اللازم لتحليل الفوارق بين المحافظات المتخلفه والمتقدمة نسبيا	١٨
٦ ٠	المعلومـــات اللازمـــه	٢٥

Scanned with CamScanner

المؤتمر الدولى السابع للاحصاء والحسابات العلميه
والبحوث الاجتماعية والسكانية (٢٧-٣١ مارس ١٩٨٢)

الفوارق الاقليمية فى مصر وطرق قياسها

اعداد

د. السيد محمد كيلانى د. سيد محمد عبد المقصود

١. مقدمه

تلعب العوامل التاريخيه والاقتصادية والاجتماعية والجغرافية دورا كبيرا فى حدوث الفوارق[١] فى مستويات النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بين اقاليم الدوله الواحدة. وكان لهذا الدور الذى لعبته تلك العوامل أثرا بالغا فى تقدم بعض الاقاليم بينما ساد التخلف اقاليم اخرى فى نفس الحيز المكانى للدوله.

وتعتبر وفره الموارد الطبيعية وتوافر مزايا نسبيه معينه وخاصه المزايا الموقعيه وسهولة المواصلات والعوامل الخارجية الاخرى عوامل مشجعه لتوطن الانشطه فى بعض الاقاليم وضبطه للنمو والتنمية فى الاقاليم التى ليس لها ميزه نسبية من كل او بعض عناصر النمو السابقه. وكان للتقدم الفنى وتقسيم العمل والتخصص وتقدم الاداره وطرق التنظيم اثرا كبيرا فى اتجاه المشروعات الى الكبر لتحقيق اكبر عائد من اقتصاديات الحجم الكبير والتوطن فى اقاليم معينه للتمتع بالوفورات الخارجيه نتيجة لوجود الصناعات المكمله او المرتبطه بعلاقات تشابكية سواء من الامام او من الخلف[٢]

المزايا السابقة ساعدت فى تقدم بعض الاقاليم واستمرار نموها بمعدلات تفوق تلك الاقاليم التى لم تحظى بقدر من هذه المزايا، وكان لاستمرار النمو وارتفاعه اثرا ضاغطا عليها اذ أدى ارتفاع معدلات التنمية وعوائدها الى جذب رؤوس الاموال والعماله الماهره من الأقاليم الاخرى مما يؤدى لزياده فرص الاستثمار والعماله وتراكمها وبالتالى ازدهار اقتصاديات تلك الاقاليم وارتفاع مستويات المعيشة بها.

---

(١) الفوارق حاله من عدم التناسب Disproportion فى الهيكل المكانى لاقتصاد ما. ويمكن اعتبارها قصور او نمو غير رشيد وغير متوازن لاقتصاد لبعض اجزاء من الحيز المكانى للدوله. او هى حاله من عدم التوازن Disequilibria فى وصف ما بين الاقاليم المكونه للدوله. وتتخذ الفوارق الاقليمية اشكالا عديده من اهمها: عدم التناسب او عدم التوازن الاقليمى فى الفرص الاجتماعية مثل امكانية الحصول على خدمه صحية عاليه الكفاءه او عدم التوازن الاقليمى فى الفرص الاقتصادية مثال ذلك عدم امكانية الحصول على فرص عمل مناسب او باجر مناسب فى احد الاقاليم او دخل معين او حتى عدم التوازن فى الفرص السياسية .. الخ.

وتتخذ هذه الصوره اتجاها عكسيا في الاقاليم المتخلفه او الاقل تطورا حيث انخفاض معدلات التنمية بها وبالتالى انخفاض عائد المشروعات الموجوده مقارنه بالاقاليم الاخرى ادى الى ظهور عوامل الطرد [٣] سواء لرؤوس الاموال او للعماله مما يؤثر على تلك الاقاليم فيساعد على زيادة درجة التخلف بها وبالتالى اتساع حدة الفوارق بينهما وبين الاقاليم المتقدمه نسبيا .

ووجود الفوارق في الاقتصاد المكانى لدوله ما ، يؤدى لظهور الكثير من المشاكل من اهمها على سبيل المثال .

- الحد من امكانيات نمو الدوله ككل اذ ان معدل النمو القومى ما هو الا حصيله معدلات نمو اقاليمها .
- التفاوت في مستويات المعيشة وخاصة الدخل الفردى الحقيقى بين سكان اقاليم الدوله الواحده .
- التفاوت في المستويات الثقافية بين افراد المجتمع الواحد .
- ظهور الازدواجية في الاقتصاد المكانى للدوله

ومما يجدر الاشارة اليه ان الفوارق الاقليمية موجودة في جميع دول العالم على اختلاف نظمها السياسية والاجتماعية ودرجات تقدمها ، الا انه مما يستدعى الانتباه ان درجه الفوارق قد لا تشكل مشكله اذ انه قد يكون من الممكن اذابه هذه الدرجه من الفوارق تلقائيا بنمو الاقاليم الاقل تقدما . الا انه من الملاحظ في جميع الدول الناميه ان جهود التنمية التى تتم تؤدى لزيادة حده الفوارق واتساعها بين الاقاليم المتقدمه نسبيا والاقاليم الاقل تقدما وبذلك اصبحت مشكله [٤] تستدعى الانتباه واخذها في الاعتبار في توجيه جهود التنمية .

٢ــ نظره طائر للفوارق الاقليمية في مصر

وفي مصر ترجع العوامل المسببة للفوارق الاقتصادية والاجتماعية الى بداية القرن العشرين حيث كان معدل النمو القومى لا يتعدى ٥ر١٪ خلال الفترة من ١٩١٣ ــ ١٩٥٣ [٥] وهو اقل من معدل نمو السكان في هذه الفتره مما يوضح الركود الاقتصادى بصفه عامه ، هذا من وجهه النظر القومية اما من وجهه النظر الاقليمية فقد كان الهيكل المكانى المصرى بصفه عامه متخلفا حيث يسود

(٤) مشكله اذابه الفوارق تلقائيا او ذاتيا تتطلب الفحص الاقتصادى والاجتماعى الدقيق للهيكل المكانى للدوله واجزاؤه وبيان ان قوى النمو والعوامل الاقتصادية الداخلية في المجتمع لا تعمل بالكفاءه اللازمه لتقليل هذه الفوارق ولذلك تعتبر مشكله تستدعى التدخل وانها موجوده لقصور فى الاليات المحركه لعمليه النمو والتنميه سواء كانت آليه السوق او آليه التخطيط .

النشاط الزراعي والفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين اجزاء الحيز المكاني للدوله صغيره ، الا انه كان هناك بعض التفاوت او التباين بين المجتمعات الحضرية والريفية وكذلك الظهر المميز للصحراء كمناطق خالية من الانشطه والسكان الا من بعض تجمعات البدو . كما ان الاقليم الجنوبي او مصر العليا كان اقل تقدما من اقليم الدلتا او مصر السفلى .

ففى السنوات التى سبقت فتره التخطيط كانت فرص العماله محدوده فى مصر العليا مما ادى الى حركه هجره الى كل من القاهره والاسكندريه ومنطقه القناه الى حد ما ، حيث درجه من التحضر وبعض الانشطه الصناعيه والبحريه وسوق افضل للعمل .

وفى حقبة التخطيط ١٩٦٠ — ١٩٧٠ اتسعت درجه الفوارق اوعدم التوازن بين وحدات الحيز المكانى القومى لمصر نظرا لانخفاض معدلات التنميه فى الاقاليم الريفيه الاقل تقدما وتركز الانشطه الصناعيه فى الاقاليم الحضريه وخاصه فى القاهرة والاسكندرية . ولقد كان لقله فرص العماله فى القطاع الزراعى وكذا البطاله المقنعه والموسميه اثرا فى زياده تدفق تيار الهجره منها الى الاقاليم والمناطق الحضرية . وقد ادى تركز الانشطه وهجره العماله الى الاقاليم الحضريه ان زادت درجه الفوارق بين وحدات الحيز المكانى نظرا لشدة اثر عوامل الطرد[٦] فى الاقاليم الزراعيه المتخلفه وتأثير عوامل الجذب فى الاقاليم المتقدمه الصناعيه نسبيا .

فى اطار ظهور واتساع حده الفجوه فى المستوى الاقتصادى والاجتماعى والثقافى بين وحدات الحيز المكانى القومى لمصر ، تظهر مدى اهمية دراسه ما ياتى :

- مدى وجود الفوارق الاقليمية بين الوحدات المكانية المصرية او قياس درجة الفوارق او عدم التوازن المكانى .
- هل يمكن ان تحل مشكله الفوارق نفسها تلقائيا أم يتطلب ذلك جهدا انمائيا معينا .
- ما هو المدى الزمنى اللازم لوصول الاقاليم المتخلفة واللحاق بالاقاليم المتقدمه .

٣ — الفوارق الاقليمية فى مصر :

١٠٣ مظاهر التفاوت الاقليمى فى مصر

ظاهره التفاوت او الفوارق الاقليميه فى مصر تتضح من دراسه مظاهر تلك الحاله من عدم التوازن وتقسم مظاهر التفاوت الى : مظاهر ديمجرافية ولنرى اقتصادية وثالثه اجتماعيه وثقافيه . وفيما

يلى نظره على بعض مظاهر التفاوت الاقليمى بين وحدات[٧] الحيز المكانى المصرى :

١٠١٠٣ المظاهر الديموجرافية ٠

المعايير السكانيه للفوارق الاقليميه تظهر مدى حده هذه الظاهره بين محافظات مصر واهم تلك المعايير ، التوزيع النسبى للسكان بين المحافظات وكذا الكثافة السكانيه لكل كم٢ وتوزيع السكان بين الريف والحضر ٠

يوضح التوزيع النسبى للسكان فى مصر خلال فتره التعدادات[٨] من ١٩٢٧ الى ١٩٧٦ تقسيم محافظات مصر الى مجموعات ثلاث حسب اتجاه السكان فيها الى الزيادة او النقص او الثبات ومرتبه كل محافظة بين محافظات الدوله ،

فالمجموعه الاولى : تشمل المحافظات الجاذبة للسكان حيث ترتفع نسبه سكانها[٩] من جمله سكان الدوله خلال التعدادات المختلفه وهى محافظات القاهرة والاسكندرية والجيزة والقليوبية ، فعلى سبيل المثال ارتفع نسبة سكان القاهره الى اجمالى سكان مصر من ٧ر٦٪ عام ١٩٢٧ الى ٩ر١٣٪ عام ١٩٧٦ وهى اكبر مركز حضرى وثقافى وصناعى وتجارى فى الدوله والمستقبل الاول لتيار الهجره من باقى المحافظات ، كما ان الاسكندرية وهى اكبر ميناء على البحر الابيض المتوسط يتوافر بها فرص العمل فى الانشطه البحرية والميناء والانشطه الصناعيه الاخرى بالاضافه الى السياحه وتعتبر المحافظة الثانيه فى جذب السكان بعد القاهرة ، اما محافظتى الجيزه والقليوبية وهما يشكلان الامتداد الطبيعى للقاهرة فقد ارتفع عدد سكانهما بالنسبة لاجمالى سكان الدوله حيث كانت الجيزة تمثل المرتبه الحادية عشره بنسبه سكان ٢ر٤٪ عام ١٩٢٧ ثم احتلت المرتبه الخامسه بنسبه سكان ٦ر٦٪ عام ١٩٧٦ أما القليوبية فقد كانت طارده للسكان خلال الفتره ١٩٣٧ ـ ١٩٦٠ ثم عادت لتجذب سكانا خلال الفتره ٦٦ ـ ٧٦ نظرا للامتداد فى النشاط الصناعى فى القاهرة الى الاطراف المتاخمه بالقليوبيه ٠

اما المجموعه الثانيه : فهى المحافظات الطارده للسكان والتى فقص نسبه سكانها الى جملة سكان الدوله خلال الفتره وهى على وجه الخصوص فى الوجه البحرى محافظات المنوفية والغربية اعتبارا من

(٧) يختلف تقسيم الحيز المكانى لدوله ما الى وحدات حسب الهدف من التقسيم فهناك التقسيم الى اقاليم تخطيطية بهدف التخطيط للتنميه وهناك الاقليم الاقتصادى والجغرافى والادارى ٠٠ الخ ، وفى هذه الدراسه سوف يعتبر الاقليم هو المحافظة رغم صدور القرار الجمهورى رقم ٤٩٥ لسنه ٧٧ بتقسيم الحيز القومى المصرى الى ثمانيه اقاليم الا انه نظرا لان البيانات التى استخدمت لقياس الفوارق فى مصر فى هذه الدراسه تقف عند عام ١٩٧٦ كما انه لم يتم تطبيق اى خطط انمائية فى تلك الاقاليم فسوف تؤخذ المحافظة كوحدة للقياس والمقارنة للفوارق الاقليمية ٠

(٨) عوامل النمو السكانى فى الدوله اوكل وحدة مكانيه : المواليد والوفيات والهجرة ويرجع زيادة سكان الاقاليم المتقدمه الى زياده الهجره اليها نظرا لانخفاض معدلات الخصوبه بها من تلك فى الاقاليم المتخلفة

عام ١٩٣٧ والدقهلية اعتبارا من عام ١٩٦٠ يلى هذه المجموعه مجموعه محافظات الوجه القبلى التى ينقص سكانها باستمرار نتيجه الهجره الى المراكز الحضريه وهى غالبا جميع محافظات الوجه القبلى ماعدا الجيزة واسوان الذى ارتفع عدد سكانها بين عامى ٦٦ — ٧٦ نظرا لانشاء السد العالى ، وبعض المشروعات الانتاجية الاخرى ، وتعتبر محافظة المنوفية اشد محافظات مصر طردا للسكان نظرا لضيق رقعه الارض الزراعيه بها وقربها من القاهرة والاسكندرية وكذا ارتفاع المستوى التعليمى بها وضيق فرص العمل وانخفاض الدخول .

والمجموعه الثالثه : هى التى يميل سكانها الى الثبات النسبى او التذبذب حيث يتوازن بها تيار الهجرة الخارجه والداخله او تغير الحدود الاداريه .

من هذا العرض يتضح مدى اثر الهجرة الداخلية فى النمو الاقليمى[٩] حيث يرتفع معدل نمو الاقاليم المهاجر اليها نتيجة لهجره العماله ورؤوس الاموال وارتفاع المستوى التعليمى والمهاره للمهاجرين . وتتبع اهمية عنصر الهجره فى انها احد روابط النمو الاقليمى فلايمكن شرح استمراريه النمو فى اقليم ما او ركود النمو فى اقليم آخر دون النظر لعامل الهجره الى او من الاقليم فى الاعتبار وكذا نوعيه تلك الهجره ، اذ عادة ما تكون الهجره انتقائيه[١١] .

اما من ناحية الكثافة السكانية على وحده المساحه ، فقد ادى تركز النشاط وبالتالى الدخل الى تركز السكان فى الاقاليم المتقدمه الصناعيه نسبيا وهم القاهرة والاسكندرية والجيزة والقليوبيه فقد بلغ كثافة السكان لكل كم٢ فى الدوله ٣٨ شخصا عام ١٩٧٦ حسب المساحه الاجمالية للحيز المصرى اما حسب المساحه المأهوله والتى لاتصل الى ٤٪ من اجمالى المساحه فقد بلغت الكثافة فى المتوسط ١٠٨٠ شخص/كم٢ ، وقد بلغ تركز السكان فى محافظه القاهره ٢٤ ضعفا للمتوسط القومى للكثافة/كم٢ ويليها الاسكندرية وهما المركزان الحضريان الذين يستقبلان معا حوالى ٦٩٪ من تيار الهجرة من المحافظات الاخرى الاقل تقدما ، اما القاهرة والجيزة والقليوبية فيحصلوا على اكثر من ٣/٤ حجم تيار الهجره الخارج من المحافظات المتخلفة .

كما ان توزيع السكان بين ريف وحضر يوضح صوره وجود الفوارق الاقليمية فقد ارتفع سكان الحضر من ١٩٪ من اجمالى السكان عام ١٩٠٧ الى ٨ر٤٣٪ عام ١٩٧٦ مما يوضح اتجاه تيار الهجره من

---

(٩) الهجرة الداخلية كمظهر سكانى للفوارق الاقليمية تعتبر سببا ونتيجة للفوارق بين الاقاليم فمن حيث انها سبب تؤدى الى تدهور زيادة تخلف الاقاليم المتخلفة لحرمان تلك الاقاليم من الايدى العاملة التى تهاجر الى الاقاليم المتقدمه للحصول على فرص افضل للعماله والدخل وبذلك يرتفع معدل نمو الاقاليم المتقدمة مما يكونها نتيجة فان وجود الفوارق وتخلف بعض الاقاليم وعدم وجود فرص العمل والدخل والخدمات الاجتماعية بمستوى معين يؤدى الى طرد هذه العناصر الاعلى فى المستوى الاجتماعى والثقافى الى البحث من اقاليم اخرى للهجرة اليها .

الريف الى الحضر وماتبع ذلك من زياده درجه نمو الاقاليم المتقدمه على حساب الاقاليم الريفيه الزراعية المتخلفة ، فقد بلغ المعدل السنوى لنمو سكان الحضر ٣ر٥٥٪ خلال الفترة ٦٦ـ١٩٧٦ في حين بلغ معدل النمو لسكان الريف ١ر٨٥٪ خلال نفس الفترة مقارنا بمعدل النمو السنوى لاجمالى السكان خلال نفس الفترة والذى بلغ ٢ر٥٥٪ .

هذا وقد كان صافى حجم الهجره الى القاهرة ١ر٤٥٠ من اجمالى صافى الهجرة الداخله الى المحافظات في تاريخ تعداد ١٩٧٦[١٢] يليها الجيزة ثم الاسكندرية اما اكثر المحافظات طردا للسكان فهى المنوفية ثم سوهاج فالدقهلية فقنا ثم اسيوط .

٢٠١٠٣ المظاهر الاقتصادية

يمكن شرح المظاهر الاقتصادية لظاهر الاختلال او عدم التوازن بين وحدات الحيز الحضرى من تحليل توزيع السكان حسب النشاط الاقتصادى او السماله بين المحافظات، اذ يتضح من توزيع السكان حسب النشاط الاقتصادى (الافراد ٦ سنوات فاكثر) ان معظم محافظات مصر وخاصه في مصر العليا ومصر السفلى (المحافظات الريفية) يسود فيها النشاط الزراعى او النشاط الاولى بصفة عامه اما محافظة القاهرة والاسكندرية والجيزة والقليوبية ومنطقة القناة واسوان الى حد ما يرتفع بها معدل انشطه الدرجه الثانية والثالثة . وعادة مايكون الدخل المتولد من انشطة الدرجه الثانية والثالثة اعلى من الدخل المتولد من انشطه الدرجة الاولى وله قدره اكبر على توليد اثر المضاعف الاقليمى[١٣] . وظاهره زيادة درجه النشاط الاولى في بعض المحافظات وزيادة انشطه الدرجه الثانية في بعض المحافظات توضح ظاهرة الازدواجية السابق ذكرها .

هذا وقد كان نسبه السكان الذين يعملون في النشاط الاولى بمحافظة القاهرة ١ر٧٪ من اجمالى السكان بالمحافظة عام ١٩٦٠ في حين بلغت هذه النسبه في محافظات الوجه البحرى ٧٠٪، ٦٦٪ في الوجه القبلى . اما نشاط الدرجة الثانيه (الصناعه) فقد كان ٨٪ في محافظات كل من الوجه البحرى والقبلى وبلغ ٨ر٢٧٪ في القاهرة ، ٣ر٣٢٪ في الاسكندرية ، ٤ر١٦٪ في محافظات منطقة القناه كما ارتفع نسبة السكان في قطاع الخدمات بالنسبة لاجمالى السكان في محافظة القاهرة والاسكندرية والقناه ٥ر٧٠٪ ، ٦ر٦٢٪ ، ٢ر٦٠٪ على التوالى في نفس السنه (١٩٦٠) ، وقد استمر اتجاه تركز انشطه الدرجه الثانية والثالثه في المحافظات الحضرية المتقدمه نسبيا مع اتجاه جديد ظهر خلال حقبه التخطيط الاولى ٦٠ـ٧٠ بتوجيه دفعه لمحافظة اسوان والى منطقه القناه نظرا لتوافر بعض الخامات التعدينية والبترول واقامه مشروع السد العالى باسوان .

(١٣) ترجع الاسباب الرئيسية للفوارق في التنمية الى : قصور وعجز رؤوس الاموال وعدم التوازن في تخصيص الاستثمارات بين الوحدات المكانية، الهجرة الى خارج الاقليم وخاصة هجره العماله ، عدم وجود مزايا نسبية اقليمية وخاصة المزايا النسبية التوطنيه ، مرحلة النمو التى يمر بها الاقليم مايؤدى لعمل اثر المضاعف لصالح المحافظات المتقدمة .

ومن المظاهر الاقتصادية المؤثرة على ظاهرة الفوارق وأحد الاسباب الرئيسية لها اختلال التوزيع النسبى للاستثمارات الصناعية (١٤) بين المحافظات .

ويعكس تخصيص أو توزيع الاستثمارات نسبيا بين المحافظات درجة التقدم أو التخلف النسبى اذ مايتجه المخطط الى توجيه نسبة اكبر من الاستثمارات المتاحة للمحافظات الاكثر تقدما نسبيا لما لها من مزايا نسبية تمكنه من الحصول على اعلى معدل تنمية خلال فترة أقصر من الزمن ومعدل أعلى منه فى اقاليم أخرى ، وهذا ماحدث فى مصر حيث وجهت الخطة الخمسية الاولى ٦٠/٦١ — ٦٤/٦٥ وقبلها برنامج التصنيع الاول معظم الاستثمارات الى كل من القاهرة والاسكندرية وقناة السويس واسوان الى حد ما ، هذه المحاباه لهذه المحافظات أو عدم التوازن فى تخصيص الاستثمارات أدى الى زيادة حدة الفوارق الموجودة . ففى برنامج التصنيع الاول ٥٧—٦٠ بلغ الاستثمار الصناعى المخصص لمحافظة القاهرة ٣٧٫٨ ٪ من اجمالى الاستثمارات الصناعية فاذا أضيف لها الاسكندرية قاربت النسبة من النصف ، أمامحافظة السويس فقد خصص لها ١٧٫٤ واسوان ١٣٫٨ ٪ فيكون الباقى حوالى ٢٠ ٪ تم توزيعه على ٢٠ محافظة . وقد استمر الاتجاه التركيز الاستمارات فى المناطق المتقدمة على حساب المحافظات المتخلفة خلال الخطة الخمسية الاولى وكذلك خلال الخطة الانتقالية ٧٤/٧٥ .

والمظاهر الاقتصادية للتفاوت الاقليمى تتضح أيضا من توزيع العمالة على المحافظات فاذ يتضح أن ٥٠ ٪ من اجمالى العمالة فى القطاع العام الصناعى تعمل فى محافظتى القاهرة والاسكندرية ٢٦٫٠٨ ٪ ، ٢٣٫٤٥ ٪ على التوالى عام ١٩٧٠ .

٣.١.٣ المظاهر الاجتماعية والثقافية

هناك العديد من المؤشرات التى تدل على الفوارق فى المستويات الاجتماعية والثقافية بين المحافظات المصرية ، وسوف نتعرض للبعض منها الاكثر سهولة فى الحساب والتقييم الكمى وسهولة الحصول على البيانات ، من تلك المظاهر التفاوت أو عدم التوازن أو عدم التناسب فى الحصول على خدمة صحية فى محافظة ماعنه فى محافظة أخرى ويمكن الاستدلال على ذلك من الاشارة

الى معدل الوفاة ، فقد بلغ معدل الوفاة [١٥] فى القاهرة ١١ر٩ والاسكندرية ١١ر٨ لكل ١٠٠٠ من السكان عام ٦٩/٧٠ ، ٧٠/٧١ ويرتفع هذا المعدل فى المنوفية الى ١٩ر١ لكل ١٠٠٠ من السكان ، ١٨ر٥ فى الفيوم ويرتفع اكثر الى ٢١ر٤ ٪ فى بنى سويف وهو مايوضح تقدم القاهرة والاسكندرية وتخلف المحافظات الاخرى لما لظاهره الوفاه من علاقة وثيقة بالاصابة بالمرض .

كما يمكن النظر للمظاهر الاجتماعية والثقافية ببحث وتحليل، وقف ظاهرة الفوارق الاقليمية من وجهة نظر الحالة التعليمية للسكان أو معدلات القبول فى مراحل التعليم المختلفة أو نصيب الفصل من المدرس أو كثافة الفصل وكذلك مؤشر هام للمستوى الاجتماعى والثقافى وهو نسبة الأسر التى تحصل على الكهرباء أو نسبة الأسر التى لاتصل اليها مياه الشرب النقية ، ومعظم هذه المؤشرات توضح درجة التفاوت فى المستوى الاجتماعى الثقافى بين الوحدات المكونة للحيز المصرى حيث تحظى المحافظات الحضرية بنصيب أوفر وينخفض نصيب المحافظات الريفية من تلك الخدمات الاساسية للسكان .

٤ . قياس درجة التفاوت بين الوحدات المكونة للحيز المصرى والمدى الزمنى لاعادة التوازن

٤ . ١ طرق قياس الفوارق

هناك العديد من المؤشرات والمعاملات التى تمكن المحلل من قياس درجة التفاوت بين الوحدات المكانية للدولة الواحدة وقد قدم والترايزارد [١٦] العديد من الاساليب التحليلية للتخطيط للتنمية الاقليمية كما ساهم كثير من العلماء والمفكرين فى علم التخطيط الاقليمى بمساهمات كبيرة لطرق القياس المختلفة كما قاموا بتطبيق بعض طرق القياس على العديد من الدول وأقاليمها لقياس حدة التفاوت فى وصف أو عامل من العوامل الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية ومنها تلك الدراسة التى قام بها الاستاذ جنفرى وليمسون J. Wiliamson [١٧]

ويعتبر مؤشر الدخل الفردى الاقليمى المرجح بعدد السكان من أهم المؤشرات التى توضح درجة الفوارق بين الاقليم والمتوسط العام للدخل الفردى على المستوى القومى أو الدخل الفردى الاقليمى المرجح بعدد السكان لاقليم آخر ، وذلك خلال سلسلة زمنية طويلة الى حد ما وحسب توفر البيانات عن الدخل أو الانتاج أو صافى الناتج الاقليمى .

(١٥) معدل الوفاه الخام = عدد حالات الوفاه ÷ عدد السكان فى فترة زمنية (سنه) وهناك معدلات أخرى لقياس التفاوت فى الحالة الصحية مثل معدل الاصابة بالمرض ومعدل انتشار المرض ومعدل وفيات الاطفال الرضع .

وفى حالة توفر بيان العمالة فى الاقليم يمكن قياس درجة الفوارق الاقليمية فنفس المؤشر السابق مع الترجيح بعدد العمالة بدلا من السكان مما يؤدى للتعرف على درجة الفوارق فى الانتاجية أو الناتج أو الدخل بين الاقاليم بعضها البعض أو بين أقليم معين والدولة ككل .

حيث تستخدم المعادلة التاليه :

$$V_w = \frac{\sqrt{\sum i (Y_i - \bar{Y})^2 \frac{F_i}{n}}}{\bar{Y}}$$

حيث يرمز F_i السكان الاقليم i أو العمالة فى نفس الاقليم i

ترمز n لسكان الدولة أو العمالة فى الدولة

Y_i الدخل الفردى فى اقليم i أو دخل وحدة العمل فى الاقليم i

$\bar{Y}$ الدخل الفردى فى الدولة أو دخل وحدة العمل فى الدولة .

ونرمز V_w الى معامل التباين المرجح سواء بعدد سكان الاقليم أو العمالة بالمقارنة بسكان الدولة أو اجمالى العمالة وكلما ارتفع هذا المعامل كلما كان ذلك دليلا على زيادة حجم الفوارق فى الدخل الفردى الاقليمى أو دخل العامل ، مقارنا بالدولة .

وهناك مقاييس أخرى كثيرة للتعرف على درجة الفوارق وتطورها بين أقاليم الدولة الواحدة منها ، مقاييس خام للفوارق الاقليمية يمكن الحصول عليه من مربع الانحرافات بين نصيب الاقليم من العمالة الزراعية من اجمالى العمالة بالدولة ، كما أن هناك مؤشر مركب قامت باعداده الأمم المتحدة واستخدمه معهد الاقتصاد الاجتماعى بهولندا لقياس مستوى المعيشة لمقارنة الفوارق الاقليمية فى مستويات المعيشة ، وهذه المقاييس المختلفة يمكن حسابها للفرد أو للعامل أو لوحدة المساحة (كم ^{2}) أو وحدة خدمة محددة ، أو ما الى ذلك مقارنا بالدولة على أساس ١٠٠ % .

٢ . ٤ قياس الفوارق الاقليمية فى مصر

يتكون الحيز المكانى القومى لمصر من ٢٦ وحدة مكانية ادارية أو محافظة وذلك طبقا لقانون الحكم المحلى فى مصر كما تم تقسيم الحيز المتاح الى ٨ أقاليم

يضم كل منها عدد من المحافظات . ونظرا لعدم وجود بيانات متاحة لقياس الفوارق على مستوى الاقاليم ، كما أن تجميع بيانات المحافظات المكونة للاقليم تؤدى الى زيادة درجة عدم الدقة فى البيانات المتاحة على مستوى المحافظات وكذا لاختلاف اسلوب الحساب ، كما أن درجة التفاوت بين المحافظات لا تظهر بصورتها الواضحة على مستوى الاقليم حيث تستعوض كثير من المظاهر السالبة فى أحدى المحافظات بالمظاهر الايجابية فى محافظة أخرى مما يظهر صورة أو درجة من التوازن النظرى وليس الفعلى فى المستويات الاقتصادية والاجتماعية للاقاليم . لذلك سوف يتم قياس الفوارق الاقليمية على مستوى المحافظة .

هذا وقد تم قياس معامل التباين [١٨] السابق الاشارة اليه لبيان درجة الفوارق بين المحافظات فى توزيع العمالة الصناعية مرجحا بعدد السكان كما تم تطبيق نفس المعامل لقياس التفاوت فى متوسط الدخل الفردى (أنظر جدول رقم ١) .

وقد تم حساب معامل التباين فى توزيع العمالة الصناعية لكل ١٠,٠٠٠ من السكان حسب بيانات ١٩٧٦ وقد بلغ معامل التباين ٢,٥٩ (جدول رقم ٢) أما معامل التباين لمتوسط الدخل الفردى حسب بيانات ١٩٧٨ فقد بلغ ٢,٦٥ [١٩] وفيما يلى جدول يوضح مقارنة لمعامل التباين بين مصر وبعض الدول الأخرى .

Scanned with CamScanner

جدول رقم (٢)

معامل التركز للعماله الصناعيه لكل ١٠,٠٠٠ من السكان ١٩٧٨

	f_i	$\frac{f_i}{n}$	y_i	$(\bar{y} - y_i)$	$(\bar{y} - y_i)^2$	$(y_i - \bar{y})^2 \frac{f_i}{n}$	$(y_i - \bar{y}) \frac{f_i}{n}$	$V_w = \sqrt{\sum (y_i - \bar{y}) \frac{f_i}{n}} \div \bar{y}$
١ ـ القاهره	٥٢٢٧١	٠,١٣١	٧٢٩	٣٤٨	١٢١١٠٤	١٦٨٣٣,٤٦	١٢٩,٧٤	٠,٣٤
٢ ـ الاسكندريه	٢٤٠٣٩	٠,٠٦٢	٨٥٧	٤٧٦	٢٢٦٥٧٦	١٤٢٧٤,٢٩	١١٩,٤٨	٠,٣١
٣ ـ بورسعيد	٢٧٢٠	٠,٠٠٧	٢٩٤	(٨٧)	٧٥٦٩	٥٢,١٨	٧,٢٨	٠,٠٢
٤ ـ السويس	٢٠٦٢	٠,٠٠٥	٥٠٩	١٢٨	١٦٣٨٤	٨١,١٢	٩,٠٥	٠,٠٢
٥ ـ دمياط	٥٧٥٨	٠,٠١٥	٨٨٩	٥٠٨	٢٥٨٠٦٤	٣٨٧٠,٩٦	٦٢,٢٢	٠,١٦
٦ ـ الدقهليه	٢٨١٠٣	٠,٠٧١	٢٨	(٣٥٣)	١٢٤٦٠٩	٩٢٢١,٠٧	٩٦,٠٣	٠,٢٥
٧ ـ الشرقيه	٢٧٠٤٧	٠,٠٦٩	١٠٧	(١٩٤)	٣٧٦٣٦	٢٦٧١,١٦	٥١,٦٩	٠,١٤
٨ ـ القليوبيه	١٧٦٠٤	٠,٠٤٦	٦٠٢	٢٢١	٤٨٨٤١	٢٢٤٦,٦٩	٤٧,٤٠	٠,١٢
٩ ـ كفر الشيخ	١٤٥١٥	٠,٠٣٨	١٤٤	(٢٣٧)	٥٦١٦٩	٢١٣٤,٤٢	٤٦,٢٠	٠,١٢
١٠ ـ الغربية	٢٣٦٠١	٠,٠٦٢	٤٨١	١٠٠	١٠٠٠٠	٦٢٠,٠	٢٤,٩٠	٠,٠٧
١١ ـ المنوفيه	١٧٥٣٣	٠,٠٤٦	٢١٢	(١٦٧)	٢٨٢٢٤	١٢٩٦,٣٠	٣٦,٠٣	٠,٠٩
١٢ ـ البحيرة	٢٦١٠١	٠,٠٦٩	٢١٤	(١٦٧)	٢٧٩٨١	١٩٢٤,٣٤	٤٣,٨٧	٠,١٢
١٣ ـ الاسماعيليه	٣٦٠٦	٠,٠٠٩	١٧٩	(٢٠٢)	٤٠٨٠٤	٣٦٧,٢٤	١٩,١٦	٠,٠٥
١٤ ـ الجيزه	٢٥٥١٣	٠,٠٩٤	٣٨١	٠٠	٠٠	—	—	—
١٥ ـ بنى سويف	١١٣٨٧	٠,٠٢٠	١٦٩	(٢١٠)	٤٤١٤٤	١٣٤٠,٣٢	٣٦,٧٢	٠,١٠
١٦ ـ الفيوم	١١٧٤٦	٠,٠٣١	١٢٢	(١٥٠)	٢٥٢٨١	٧٨٣,٧١	٢٧,٩٩	٠,٠٧
١٧ ـ المنيا	٢١١١١	٠,٠٥٦	١٤٩	(١٢٢)	٥٣٨٢٤	٣٠١٤,١٤	٥٤,٩٠	٠,١٤
١٨ ـ اسيوط	١٧٤١٤	٠,٠٤٦	٢٠٠	(١٨١)	٣٢٧٦١	١٥٠٧,٠١	٣٨,٨٢	٠,١٠
١٩ ـ سوهاج	١٩٦٣٦	٠,٠٥٢	٧٦	(٣٠٥)	١٣٠٢٥	٤٨٣٧,٣	٦٩,٥٥	٠,١٨
٢٠ ـ قنا	١٧٤٤٤	٠,٠٤٦	١٥١	(١٢٠)	٥٢٩٠٠	٢٤٣٢,٤	٤٩,٣٢	٠,١٢
٢١ ـ اسوان	٦٢٦٧	٠,٠١٦	٢٣١	(١٥٠)	٢٢٥٠٠	٣٦٠,٠	١٨,٩٧	٠,٠٥
الجملـــــه	٣٢٥٧٤٦					٦٦٨٨١,٧١	٩٨٦,٣	٢,٩

المصدر:-

الجهاز المركزى للتعبئه العامه والاحصاء ، تعداد المنشات واحصاء الانتاج الصناعى ، بحث العماله بالعينه ، مصر ، نتائج دوره مايو ١٩٧٨ سنه .
١٢ ابريل ١٩٨٠ .

Scanned with CamScanner

جدول رقم (٢)

معامل التباين للعماله الصناعيه لكل ١٠,٠٠٠ من السكان ١٩٧٨

	F_i	$\frac{F_i}{n}$	y_i	$(\bar{y} - y_i)$	$(\bar{y} - y_i)^2$	$(y_i - \bar{y})^2 \frac{F_i}{n}$	$\frac{(y_i - \bar{y})F_i}{n}$	$\sqrt{\sum (y_i - \bar{y})^2 \frac{F_i}{n}}$
							$\bar{y}$	$\bar{y}$
١ ـ القاهره	٥٢٢٧١	٠,١٣٩	٧٢٩	٣١٨	١٢١١٠٤	١٦٨٣٣,٤٦	١٢٩,٧٤	٠,٣٤
٢ ـ الاسكندريه	٢٤٠٣٩	٠,٠٦٣	٨٥٢	٤٧١	٢٢٦٥٧٦	١٤٢٧٤,٢٩	١١٩,٤٨	-٠,٣١
٣ ـ بورسعيد	٢٧٢٠	٠,٠٠٧	٢٩٤	(٨٧)	٧٥٦٩	٥٢,١٨	٧,٢٨	-٠,٠٢
٤ ـ السويس	٢٠٦٢	٠,٠٠٥	٥٠٩	١٢٨	١٦٣٨٤	٨١,٩٢	٩,٠٥	-٠,٠٢
٥ ـ دمياط	٥٧٥٨	٠,٠١٥	٨٨٩	٥٠٨	٢٥٨٠٦٤	٣٨٧٠,٩٦	٦٢,٢٢	-٠,١٦
٦ ـ الدقهليه	٢٨١٠٣	٠,٠٧٤	٢٨	(٣٥٢)	١٢٤٦٠٩	٩٢٢١,٠٧	٩٦,٠٣	٠,٢٥
٧ ـ الشرقيه	٢٧٠٤٧	٠,٠٧١	١٠٧	(١٩٤)	٣٧٦٣٦	٢٦٧٢,١٦	٥١,٦٩	-٠,١٤
٨ ـ القليوبيه	١٧٦٠٤	٠,٠٤٦	٦٠٢	٢٢١	٤٨٨٤١	٢٢٤٦,٦٩	٤٧,٤٠	-٠,١٢
٩ ـ كفر الشيخ	١٤٥١٥	٠,٠٣٨	١٤٤	(٢٣٧)	٥٦١٦٩	٢١٣٤,٤٢	٤٦,٢٠	-٠,١٢
١٠ ـ الغربية	٢٣٦٠١	-٠,٠٦٢	٤٨١	١٠٠	١٠٠٠٠	-٦٢٠,٠ر	٢٤,٩٠	٠,٠٧
١١ ـ المنوفيه	١٧٥٢٣	-٠,٠٤٦	٢١٣	(١٦٠)	٢٥٦٢٤	١٢٩٦,٣٠	٣٦,٠٣	٠,٠٩
١٢ ـ البحيرة	٢٦١٠١	-٠,٠٦٩	٢١٤	(١٦٧)	٢٧٩٨٩	١٩٢٤,٣٤	٤٣,٨٧	-٠,١٢
١٣ ـ الاسماعيليه	٣٦٠٦	-٠,٠٠٩	١٧٩	(٢٠٢)	٤٠٨٠٤	٣٦٧,٢٤	١٩,١٦	-٠,٠٥
١٤ ـ الجيزه	٢٥٥١٣	-٠,٠٩٤	٣٨١	٠٠	٠٠	-	-	-
١٥ ـ بنى سويف	١١٣٨٧	-٠,٠٢٠	١٦٩	(٢١١)	٤٤٩٤٤	١٣٤٨,٣٢	٣٦,٧٢	-٠,١٠
١٦ ـ الفيوم	١١٧٤٦	-٠,٠٣١	١٢٢	(١٥٨)	٢٥٢٨١	٧٨٣,٧١	٢٧,٩٩	-٠,٠٧
١٧ ـ المنيا	٢١١١١	٠,٠٥٦	١٤٩	(١٣٢)	٥٣٨٢٤	٣٠١٤,١٤	٥٤,٩٠	-٠,١٤
١٨ ـ اسيوط	١٧٤١٤	٠,٠٤٦	٢٠٠	(١٨١)	٣٢٧٦١	١٥٠٧,٠١	٣٨,٨٢	-٠,١٠
١٩ ـ سوهاج	١٩٦٣٦	٠,٠٥٢	٧٦	(٣٠٥)	١٣٠٢٥	٤٨٣٧,٢	٦٩,٥٥	-٠,١٨
٢٠ ـ قنا	١٧٤٤٤	٠,٠٤٦	١٥١	(١٢٠)	٥٢٩٠٠	٢٤٣٢,٤	٤٩,٣٣	-٠,١٣
٢١ ـ اسوان	٦٢٦٧	٠,٠١٦	٢٣١	(١٥٠)	٢٢٥٠٠	-٣٦٠,٠ر	١٨,٩٧	-٠,٠٥
الجملـــــه	٣٧٥٧٤٦					٦٦٨٨١,٧١	١٩٦,٣	٢,٩

المصدر:-

الجهاز المركزى للتعبئه العامه والاحصاء ، تعداد المنشات واحصاء الانتاج الصناعى ، بحث العماله بالعينه ، مصر ، نتائج دوره مايو ١٩٧٨ .

١٢ ابريل ١٩٨٠ .

(جدول رقم ٣)

معامل التباين لكل من متوسط الدخل الفردى والعمالة الصناعية/ ١٠٠٠٠ سكان
فى مصر وبعض الدول الاخرى

معامل التباين لمتوسط الدخل الفردى			معامل التباين للعمالة الصناعية لكل ١٠٠٠٠ من السكان		
الدولة	السنة	معامل التباين	الدولة	السنه	معامل التباين
مصر	١٩٧٦	٢ر٦٥	مصر	١٩٧٨	٢ر٥٩
الولايات المتحدة الامريكية	٥٠ـ١٩٦١	٠ر١٨٢		١٩٦٠	١ر١٥٧
المملكة المتحدة	٥٠ـ١٩٦٠	٠ر١٤١		١٩٧٠	١ر٠٤٨
كندا	٥٠ـ١٩٦١	٠ر١٩١	بولندا	١٩٥٠	٠ر٨٠٥
استراليا	٤٩ـ١٩٥٠	٠ر٠٥٨		١٩٦٠	٠ر٥١٢
ايطاليا	٥١ـ١٩٦٠	٠ر٣٦٠		١٩٦٨	٠ر٤٠٣
يوغوسلافيا	٥٦ـ١٩٦٠	٠ر٣٤٠	رومانيا	١٩٥٩	٠ر٤٧٥
				١٩٦٨	٠ر٣٨٦
			المانيا الشرقية	١٩٥٥	٠ر٣٦٤
				١٩٦٨	٠ر٣١٢

سبق الاشارة الى أنه كلما ارتفع معامل التباين فان ذلك يدل على زيادة الفجوة فى المعامل محل القياس بين الوحدات المكانية للدولة الواحدة . ومن الجدول السابق يتضح أن معامل التباين فى مصر عام ١٩٧٦ بلغ ٢ر٦٥ لمتوسط الدخل الفردى مما يوضح اتساع حدة الفوارق الاقليمية بين محافظات مصر وبمقارنة هذا المعامل بمعامل الدول الاخرى التى قام بحسابها كل من جيفرى وليمسون J. Williamson وكوربتسكى S. Koropeckyi يتضح أن حدة الفوارق فى مصر اكبر منها فى تلك الدول التى يبلغ المعدل فيها ٠ر٣٦٠ فى ايطاليا ٠ر٣٤٠ فى يوغوسلافيا وهما أعلى من كل من كندا والولايات المتحدة الامريكية أما معامل التباين للعمالة الصناعية لكل ١٠ر٠٠٠ من السكان فقد بلغ فى مصر ٢ر٥٩ حسب بيانات ١٩٧٨ وبمقارنة هذا المعامل بما سبق حسابه فى عامى ١٩٦٠ ، ١٩٧٠ نجد أنه ارتفع فى عام ١٩٧٨ عما كان عليه عام ١٩٧٠ رغم أن

المعامل كان قد انخفض بين عامى ٦٠ ، ١٩٧٠ ، مما يوضح زيادة حدة الفوارق بين المحافظات عام ١٩٧٨ عما كانت عليه عام ١٩٧٠ ويرجع ذلك لعدم أخذ السياسات الاقتصادية البعد المكانى لعملية التنمية فى الاعتبار خلال تلك الفترة كما تتضح درجة الفوارق بين وحدات الحيز المصرى من مقارنة أى من المعاملات الثلاث سواء عام ١٩٦٠ أو ١٩٧٠ أو ١٩٧٨ بأى من الدول الاخرى فنجد أن اعلى معامل لبولندا ٠٫٨٠٥ تحقق عام ١٩٥٠ اى منذ اكثر من ثلاثين عاما .

من هذا التحليل لمعامل التباين لكل من المتغيرين السابقيين يتضح أن مصر لم تصل لدرجة من عدالة التوزيع بين المحافظات بما يعادل ماوصلت اليه بعض الدول الاخرى منذ عشرين أو ثلاثين سنه مضت . مما يوضح زيادة درجة عدم التوازن أو الاختلال فى الهيكل المكانى المصرى مما يؤشر فى ديناميكية قوى النمو على المستوى القومى حيث تعوق الفوارق العاليه الاقاليم على اظهار قوى النمو الكامنة بها مما يؤدى لتأخير تقدم الاقتصاد القومى كله .

المؤشر السابق أظهر وجود الفوارق الاقليمية بين وحدات الحيز المكانى المصرى وارتفاع حدة هذه الفوارق من ١٩٧٠ـ١٩٧٨ نتيجة للسياسات الاقتصادية والاجتماعية وغالبا ماتؤدى الفوارق الاقليمية وزيادتها بين وحدات الحيز الواحد الى تركز السكان فى بعض المساحات من الحيز كنتيجة لتركز الدخول وتركز الاستهلاك ، اذ أن الأنشطة الاقتصادية الاجتماعية وبالتالى السكان تتوطن فى مساحات وتقسيمات من الحيز فى شكل متناسب (هيكل هرمى من النقط والروابط الوظيفية (٢٠) يحيط بكل نقطة من نقط الهيكل السابق مكان أوسع أو اكبر تتفاعل فيه الوظائف وتترابط بدرجات كثافة مختلفة حيث تقل الكثافة بازدياد المسافة بعدا عن مركز النقطة وتؤثر تكلفة المسافة على توزيع الانشطة مكانيا وكذا على مستوى النشاط فى موقع ما أى كلما قلت تكلفة المسافة كلما ازداد تركز الأنشطة وارتفع مستوى النشاط والعكس صحيح فى حالة زيادة التكلفة فيقل تركز الانشطة وكذا مستواها ، أيا كان نوع التقسيم سواء اداريا أو جغرافيا أواقتصاديا أو تخطيطيا . ومقاييس التركز تحاول وصف درجة العلاقة بين الأنشطة والمكان أو وحدة المساحة .

---

(١) تظهر أهمية دراسة التركز من أن الصفات الاساسية للهيكل المكانى تظهر كدالة فى كل من الزمن والمكان فهذه الخصائص تتغير وتختلف بالتغيرات التى تحدث فى الفن الانتاجى والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والقيم الثقافية والعوامل الجغرافية .

Scanned with CamScanner

فأذا فرض أن توزيع الانشطة الاقتصادية والاجتماعية على الحيز المكانى قيم بطريقة عادلة فان كل نقطة من نقاط الهيكل المكانى يجب ان تحتوى بالضرورة على نسبة متساوية من هذه الانشطة أو بمفهوم أخر لابد لكل مجموعة من الانشطة الاقتصادية والاجتماعية أن تستحوز أو تحصل على أو تتوطن فى جزء متساو من اجمالى المساحة التى تشكل اجمالى الحيز المكانى محل الدراسة.

ولكن فى الحياة العملية لانجد مثل هذا الفرض النظرى كما أن عدالة التوزيع مفهوم نسبى فلن نجد فى أى دولة عدالة كاملة لتوزيع السكان على وحدات الحيز المكانى ولا الانشطة الاقتصادية والاجتماعية أيضا تحصل على نصيب عادل من المساحات المتاحة بالحيز القومى : الا أن قياس درجة التركز أو التوزيع المكانى على وحده المساحة بالحيز القومى ووحداته الداخلية يعكس الى حد كبير حدة التفاوت بين نصيب هذه التقسيمات ودرجة التركز فى بعض الوحدات المكانية أو وجود طاقة استيعابية غير مستغلة فى بعض الوحدات المكانية الاخرى كمؤشر هام لسياسة التنمية واعادة توزيع رشيد لقوى النمو .

وبقياس درجة تركز السكان استخدمت المعادلة التالية : (٢١)

$$ت_ك = \frac{مجـ (س - ص)}{٢}$$

حيث $ت_ك$ معامل تركز السكان

س النسبة المئوية للسكان فى المحافظة الى اجمالى السكان فى الدولة .

ص النسبة المئوية لمساحة المحافظة الى اجمالى المساحة المأهولة .

أما المعادلة الخاصة بقياس تركز الدخل فهى كالاتى :

$$ت_د = \frac{مجـ (د - ص)}{٢}$$

حيث ترمز $ت_د$ معامل تركز الدخل :

د الى جملة دخل المحافظة كنسبة من اجمالى الدخل فى الدوله

ص " نسبة مساحة المحافظة الى اجمالى المساحة المأهوله

Scanned with CamScanner

جدول رقم (٤)

حساب معامل تركز السكان والدخل بالنسبه لوحده المساحه حسب بيانات ١٩٧٦

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨
المحافظه	عدد السكان	المساحه/كم٢	النسبه المئويه للمساحه الى جمله المساحه المأهله ص	(ب ص) (٢ - ٤)	جمله دخل المحافظه بالمليون	النسبه المئويه للدخل بالمحافظه الى اجمالى الدخل د	(د - س) (٧ - ٤)
			%			%	
القاهره	٥٠٧٤٠١٦	٢١٤ر٢	٦١ر	١٣ر٣٤+	١١٧٢ر٨٩	١٩ر١٥	١٨ر٥٤+
الاسكندريه	٢٣١٧٧٠٥	٣١٤ر٤	٠ر٨٩	٥ر٤٨+	٥٩١ر٩٤	٨ر٤٩	٧ر٦٠+
بورسعيد	٢٦٢٧٦٠	٧٢ر٠٧	٠ر٢٠	٠ر٥٢+	٥٨ر٦٧	٠ر٩٦	٠ر٧٦+
السويس	١٩٣١٦٥	٣٠٦ر١	٠ر٨٧	٠ر٣٤-	٤٠ر٨٢	٠ر٦٧	٠ر٢٠-
دمياط	٥٧٦٣٢٦	٥٨١ر٢	١ر٦٧	٠ر٩٢-	١٠٥ر٣٢	١ر٧٢	٠ر٠٥-
الدقهليه	٢٧٣٧٣٠٦	٣٤٧٠ر١	٩ر٨٦	٢ر٣٣-	٤١٥ر٩٢	٦ر٧٩	٣ر٠٧-
الشرقيه	٢٦١٧١٣٨	٤١٧١ر٥	١١ر٨٨	١ر٦٨-	٣٧٢ر٥٧	٦ر٠٨	٥ر٨٠-
القليوبيه	١٦٨٠٨٣٧	١٠٠١ر١	٢ر٨٤	١ر٧٨+	٢٨٣ر١٧	٤ر٦٢	١ر٧٨+
كفر الشيخ	١٤٠٧١٦٠	٣٤٣٧ر١	٩ر٧٧	٥ر٩-	٢٠٥ر-	٣ر٣٥	٦ر٤٢-
الغربيه	٢٢٩٣٢٤٠	١٩٤٢ر٢	٥ر٥٣	٠ر٧٨+	٣٧٦ر٩٧	٦ر١٥	٠ر٦٢+
المنوفيه	١٧١٠٨٤٩	١٥٣٢ر١	٤ر٣٥	٠ر٣٦+	٢٣٩ر٥٦	٣ر٩١	٠ر٤٤-
البحيره	٢٤٦٤٤٤٥	٤٥٨٩ر٥	١٣ر٠٤	٦ر٢٦-	٣٧٣ر١٣	٦ر٠٩	٦ر٩٥-
الاسماعيليه	٣٥٣٩٧٥	١٤٤١ر٦	٤ر١٠	٣ر١٣-	٥٦ر-	٠ر٩١	٣ر١٩-
الجيزه	٢٤١٦٦٥٩	١٠٥٨ر٢	٣ر٠١	٣ر٦٤+	٤٦٠ر٥٠	٧ر٥٢	٤ر٥١+
بنى سويف	١١١٠١٣٢	١٣٢١ر٧	٣ر٧٦	٠ر٧١-	١٥٩ر١٥	٢ر٦٠	١ر٦١-
الفيوم	١١٤١٨٧٩	١٨٢٧ر٢	٥ر١٩	٢ر٠٥-	١٧٢ر٥٩	٢ر٨٢	٢ر٣٧-
المنيا	٢٠٥٤١٠٥	٢٢٦١ر٧	٦ر٤٣	٠ر٧٨-	٢٨٨ر١٠	٤ر٧٢	١ر٧١-
اسيوط	١٦٩٧٤٢٢	١٥٥٣ر-	٤ر٤١	٠ر٢٦+	٢٣٥ر١٨	٣ر٨٤	٠ر٥٧-
سوهاج	١٩٢٤٨١٤	١٥٤٧ر٢	٤ر٤٠	٠ر٨٩+	٢٦٠ر٥٧	٤ر٢٥	٠ر١٥-
قنا	١٧٠٩٢٩٩	١٨٥٠ر٧	٥ر٢٦	٠ر٥٦-	٢٣٩ر٢٠	٣ر٩١	١ر٣٥-
اسوان	٦١٨٥١٨	٦٧٨ر٢	١ر٩٣	٠ر٢٣-	٨٨ر٦٤	١ر٤٥	٠ر٤٨-
محافظات الحدود	٢٦٢٨٥٤	٠ر٧٢					
اجمالى الجمهوريه	٣٦٣٦٣٢٥٠	١٠٠	٣٥١٨٨ر٧	٥١ر٩٤*	٦١٢٤ر٦٩	١٠٠	٦٨ر١٧٠*

∴ ت ك = $\frac{٥١ر٩٤}{٢}$ = ٢٥ر٩٧ مد (س-ص)

ت د = $\frac{٦٨ر١٧}{٢}$ = ٣٤ر٠٨٥ مد (د-س)

* بدون النظر لة نسارة

من الجدول السابق يتضح مدى تركز السكان على وحدة المساحة اذ يتضح أن بعض الاشارات (+) فى بعض المحافظات، (-) فى محافظات أخرى ، وتشير الاشارة الموجبة الى عدم عدالة توزيع السكان بالزيادة على الوحدة المساحية وبالتالى فان ناتج (س-ص) لكل محافظة يدل على نسبة عدد السكان الذين يجب أن يتركوا المحافظة الى خارجها لتحقيق عدالة توزيع السكان على وحدة المساحة ومن الجدول يتضح أن هناك محافظات مازالت طاقتها الاستيعابية المساحية مفتوحة لاستقبال سكان جدد مثل محافظة كفر الشيخ - ٩ر٥٪ أى انها يمكنها استيعاب ٩ر٥٪ من اجمالى السكان للتوطن فى هذه المحافظة لتحقيق عدالة توزيع بين السكان والمساحة أما على النقيض من ذلك فان محافظة القاهرة مثلا يجب أن يخرج منها ٣٤ر١٣٪ من اجمالى سكانها حتى تتحقق عدالة التوزيع بين مساحتها وسكانها .

ويتركز هذا الاسلوب على فرض أساس وهو الكثافة القومية / كم٢ لكل وحدة مكانية وهى فى حالتنا هذه حوالى ١٠٠٠ شخص / كم٢ وهذا فرض نظرى بحت لايحدث فى الواقع العملى كما سبق الاشارة لذلك وهو عيب جوهرى من عيوب هذا المقياس ، كما انه يعتمد على حدود المساحة الحالية ولايأخذ فى اعتباره اعادة رسم الحدود سواء أدى ذلك لزيادة المساحة أو نقصها للوحدة المكانية .

ويشير المعيار (ت) الى درجة التركز وهى تتراوح بين أقل نسبة وهى مايقرب من الصفر واكبر نسبة وهى تقترب من ١٠٠٪ وخاصة فى المناطق الصغيرة المساحة جدا .

ومن تحليل رقم معامل التركز للدخل يتضح أنه قد بلغ ٣٤ر٠٨٥٪ مما يوضح أن الدخل اكثر تركزا من السكان وبالتالى الطلب الكلى على سلع الاستهلاك النهائى والسلع الانتاجية وخاصة السلع الصناعية لما لها من مرونة دخلية عالية (٢٢) وهذه النتيجة النظرية هامة فى التحليل الاقليمى ووضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية الاقليمية بهدف اعادة توزيع توطن الانشطة والسكان وهى على جانب كبير من الاهمية عند التفكير (على وجة الخصوص) فى سياسة انشاء المدن الجديدة بهدف اعادة التوزيع السكانى الى توزيع اكثر عدالة على وحدة المساحة ،اذ أنه اذا كان موقع المدينة الجديد قريبا من مناطق التركز والدخل وبالتالى تصبح تلك المناطق ذات قوى جذب شديدة نتيجة

تفريغ
تركز السكان والدخل والطلب على السلع والخدمات وبالتالى يؤدى الى المدن الجديدة من محتواها الاقتصادى الأمر الذى يؤدى بها الى أن تصبح مناطق للسكنى فقط اكثر منها خلق مناطق جذب جديدة للانشطة الانتاجية وخاصة الانشطة الصناعية وبالتالى تصبح هذه المدن عاملا من عوامل التركز الاقتصادى فى المناطق القديمة بسبب ظاهرة الاستقطاب .

٥ — البعد الزمنى اللازم لتقليل الفوارق بين المحافظات المتخلفة والمتقدمة نسبيا

أوضح التحليل السابق وجود الفوارق الاقليمية بين الوحدات المكانية المكونة للحيز المصرى حيث معامل التباين مرتفع سواء للعمالة الصناعية لكل ١٠٠٠٠ من السكان أو لمتوسط الدخل الفردى ، كما أن هناك درجة عالية من تركز السكان على وحدة المساحة فى بعض المحافظات وكذا تركز الدخل والطلب على السلع والخدمات ، وبالتالى يمكن القول أن ظاهرة الفوارق فى التنمية الاقليمية فى مصر ليست أولا يمكن اعتبارها بشكله Self Correcting ولابد من اجراءات أو سياسات انمائية معينة تهدف الى تقليل تلك الظاهرة بقدر الامكان وذلك بتفجير طاقات النمو المكانية فى بعض الاقاليم عن طريق اعادة توزيع رشيد لجهود التنمية ، ويقود هذا الاستنتاج من أن هذه الظاهرة لا يمكن القضاء عليها أو تقليلها من خلال جهود التنمية التلقائية الى السؤال السابق طرحه فى المقدمة عن المدة أو البعد الزمنى لاعادة التوازن الاقليمى أو تقليل الفوارق فى المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين الوحدات المكانية للحيز المصرى ، فى ظل ثبات المعدلات الحالية وهو مايعطى مؤشرا جيداً لكل من المنمى والمخطط عن مدى الجهد الانمائى المطلوب .

وللوصول الى البعد الزمنى اللازم لتلحق احدى المحافظات المتخلفة بأخرى اكثر تقدما نسبيا فهناك نموذج مبسط يساعد فى الوصول الى المدة اللازمة . (٢٣) ونظرا لأن الوحدات الادارة المصرية تبلغ عددها ٢٦ محافظة فيصبح من الصعب تركيب النموذج لهذا العدد لذلك سوف يتم تقسيم عدد المحافظات الى مجموعات رئيسية (مع التركيز على المحافظات الحضرية والريفية) على اساس مستوى التصنيع فى عام ١٩٦٠ ، ١٩٧٠ (عن طريق اعتبار أن المستوى التصنيعى يمكن النظر اليه عن طريق عدد العاملين فى النشاط الصناعى لكل ١٠٠ من السكان وكذلك نفس العدد لكل ١كم٢ فى كل محافظة) . وقد امكن الوصول الى المجموعات الاربع التالية (أنظر الجدول رقم ٥) .

المجموعة الاولى : المحافظات عالية المستوى التصنيعى نسبيا وهى كل من القاهرة والقليوبية والاسكندرية .

" الثانية : المحافظات متوسطة المستوى التصنيعى وهى الجيزة والغربية .

" الثالثة : المحافظات ذات المستوى التصنيعى المنخفض وهى السويس ودمياط والبحيره واسوان .

" الرابعة : المحافظات غير المصنعة وهى بور سعيد والاسماعيلية — الدقهلية — الشرقية — كفر الشيخ — المنوفية — بنى سويف — الفيوم — المنيا — اسيوط — سوهاج — قنا .

والغرض الاساسى فى خلفية هذا النموذج هو قياس معدل نمو النشاط الصناعى خلال الفترة محل الدراسة فى المستقبل أى اثبات معدل نمو النشاط الصناعى مقاسا بنمو العمالة فى النشاط الصناعى خلال الفترة (٦٠—٧٠) فى المستقبل . ويتطلب بناء النموذج البيانات التاليه :

١ — مساحة المحافظة .

٢ — السكان بالالف نسمه فى عامى ١٩٦٠ ، ١٩٧٠ .

٣ — العمالة فى الصناعة فى عامى ١٩٦٠ ، ١٩٧٠ .

٤ — كثافة العمالة الصناعية فى كل ١ كم٢ عامى ١٩٦٠ ، ١٩٧٠ .

٥ — عدد العاملين فى الصناعة لكل ١٠٠ من السكان فى عامى ١٩٦٠ ، ١٩٧٠ .

هذا وقد تم حساب المؤشرات السابقة اللازمة لبناء النموذج وهو على الوجه التالى فى شكل جدول لبيان تلك المتغيرات .

---

(٢٢) يرد على هذا النموذج أيضا بعض العيوب من أهمها أنه لا يأخذ فى اعتباره حجم الهجرة واتجاهاتها بين الوحدات المكانية واثر ذلك على نمو وتوزيع السكان وهو أحد المتغيرات الهامة فى هذا النموذج وكما سبق الاشارة أن الهجرة عامل هام من عوامل دفع أو تثبيط النمو الاقليمى لما بظاهرة الهجرة من خاصية الانتقاء .

(جدول رقم ٥)

ترتيب المحافظات وفقا لمستويات التوظف فى الصناعة لكل ١٠٠ من السكان وفى كل كم٢

المحافظات ومستويات التصنيع	عدد المحافظات	المساحة بالكيلو متر المربع حسب تعداد ١٩٦٠	السكان (بالالف)		التوظف		التوظف لكل كم٢		التوظف لكل ١٠٠ من السكان	
			١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٦٠	١٩٧٠
مستوى تصنيع عالى										
القاهرة	١	٢١٤ر٢	٣٣٤٩	٤٨٦٥	٨٥٦٨٥	١٦٣٠٧٢	٤٠٠	٣٦١ر٢	٢ر١	٣ر١
الاسكندرية	٢	٢٨٩ر	١٥١٦	٢٠٠٢ر	٢٩٨٠٠	١٥٢٣٤٠	٢٧٥ر١	٥٢٦ر٢	٥ر٠	٧ر١
القليوبية	٣	٩٤٣ر١	٩٨٨	١٣٥٢ر	٤٠٠٦١	٢٣٦٨٢	٤٢ر	٧٨ر١	٤ر١	٥ر١
المستوى الأول	٣	١٤٤٧ر٣	٥٨٥٣	٨٢٢٥	٢٠٥٥٤٦	٣٨٩١٠٤	١٤٢	٢٦٨ر٨	٣ر٢	٤ر٢
مستوى متوسط التصنيع										
الجيزة	١	١٠٧٨ر	١٣٣٧	١٨٩٧	٢٦٨٢١	٥٧٦٣٩	٤٢ر١	٥٣ر١	٢ر-	٣ر-
الغربية	٢	١٩٩٤ر	١٧١٥	٢٠٥٧ر	٣٥٨٩٣	٦١٨٥٥	١٨ر-	٣١ر-	٢ر١	٣ر-
المستوى الثانى	٢	٣٠٧٣ر-	٣٠٥٢	٣١٥٤ر	٦٢٧١٤	١١٩٤٩٤	٢٠ر١	٣٨ر١	٢ر١	٥ر-
مستوى منخفض التصنيع										
السهس	١	٣٠٦ر١	٢٠٤	٣٠٨ر	٣٩٣٤	٤٠٦٧	١٢ر٨	١٣ر٢	١ر١	١ر٢
دمياط	٢	٥٩١ر٢	٣٨٨	٤٦٧ر-	١٨٧٥	٣٣٨٨	٣ر١	١٢ر٣	٥ر-	١ر١
البحيرة	٣	٥٩٢ر٤	١٦٨٦	٢١٨٥ر-	٢٣٠٦٥	٣٦٨٥٠	٥ر-	٨ر-	١ر-	١ر٢
اسوان	٤	٨٨٢ر٢	٣٨٥	٦٣٣ر	٣٥٧٨	٧٣١٣	٤ر١	٨ر٢	١ر-	١ر٢
المستوى الثالث	٤	٦٣٨٠ر٨	٢٦٦٣	٣٥٩٤	٣٢٤٥٢	٥٥٦١٨	٥ر١	٨ر٢	١ر٢	١ر٢
مستوى غير صنع										
بورسعيد	١	٣٩٧ر١	٢٤٥	٣٠٩	١٦٥٧	١٥٨	٤ر٢	١ر-	٣ر-	٥ر-
الاسماعيلية	٢	٨٢٨ر٨	٢٨٤	٣٨٩	٩٢٥	٢٥٩	١ر١	٣ر-	٣ر-	٥ر-
الدقهلية	٣	٣٤٦٢ر١	٢٠١٥	٢٤٦٦	٥٣٤٨	١٢٨١٢	١ر٢	٢ر٧	٣ر-	٥ر-
الشرقية	٤	٤٧٠١ر	١٨١٩	٢٣١٤	٤٠٠٥	٩٨٦٥	٢ر-	٤ر٢	٢ر-	٤ر-
كفر الشيخ	٥	٣٤٩٢ر١	٩٧٣	١٢١٩ر	٩٤٩	٢٩٨٤	١ر-	٣ر-	١ر-	٣ر-
المنوفية	٦	١٥١٤ر٢	١٣٤٨	١٥٢٠ر-	١٧٧٩	١٠١٦٥	١ر١	٦ر٧	١ر-	٣ر-
بنى سويف	٧	١٣١٢ر٨	٨٦٠	٩٧١ر-	١٦٦٣	٣٧٠١	١ر٢	٢ر٨	١ر-	٤ر-
الفيوم	٨	١٧٩٢ر١	٨٣١	٩٩٩ر-	١٣١٩	٤٤٧١	٧ر-	٢ر٤	٢ر-	٤ر-
المنيا	٩	٢٢٧٣ر١	١٥٠٠	١٧١٩ر	٣٤٤٤	٧٨٩٧	٢ر١	٣ر٤	٢ر-	٥ر-
اسيوط	١٠	١٥٥٣ر-	١٣٣٠	١٤٧٨ر	٢٢٩٩	٤١٤٨	١ر٢	٢ر٧	٢ر-	٣ر-
سوهاج	١١	١٥٤٠ر٢	١٥٧٩	١٧٥٥ر	١٠٠٨	٣١٦٥	٧ر-	٢ر١	٢ر-	٤ر-
قنا	١٢	١٨١٠ر٢	١٣٥٢	١٥٤٨ر-	٤٥١٥	١٠٣٢٧	٣ر٢	٥ر٧	٣ر-	٧ر-
المستوى الرابع	١٢	٢٤٦٧١ر١	١٤٢٠٤	١٦٧٦٩	٤٨٩١١	٦٩٩٥٢	٢ر١	٢ر٨	٣ر-	٤ر-
الجملة *	٢١	٣٥٥٨٠ر٢	٢٥٧٧٤	٣٢٥٤٢ر	٣٢٩٦٢٣	٦٣٤١٦٨	٩ر٢	١٧ر٨	٢ر١	٢ر١

* بدون المحافظات الصحراوية

المصدر : محسوب من جدول رقم ٨٤٢ (بالملحق) أنظر مرجع رقم ١٩

أنظر أيضا التوظف والاجور وساعات العمل ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، القاهرة ، ١٩٧٣

(جدول رقم ٦)

تقسيم المحافظات الى مستويات أربعة حسب مستوى التوظف فى الصناعة
عام ١٩٧٠ بالنسبة لعام ١٩٦٠ ومستوى التوظف لعام ١٩٧٠
(القيم المحددة لحساب المستوى الزمنى)

مستوى التصنيع	مستوى التوظف فى الصناعة عام ١٩٧٠ بالنسبة لعام ١٩٦٠		مستوى التوظف فى الصناعة لسنة ١٩٧٠	
	لكل ١ كم ٢	لكل ١٠٠ من السكان	لكل ١ كم ٢	لكل ١٠٠ من السكان
المستوى الأول	ك ١ = ١٫٨٩٣	س ١ = ١٫٣٤٣	ع ١ = ٢٦٨٫٨	$\bar{ع}$ ١ = ٤٫٧
" الثانى	ك ٢ = ١٫٩٠٧	س ٢ = ١٫٤٢٩	ع ٢ = ٣٨٫٩	$\bar{ع}$ ٢ = ٣٫٠٠
" الثالث	ك ٣ = ١٫٧٠٦	س ٣ = ١٫٢٥٠	ع ٣ = ٨٫٧	$\bar{ع}$ ٣ = ١٫٥
" الرابع	ك ٤ = ٢٫٣٣٣	س ٤ = ٢٫٠٠٠	ع ٤ = ٢٫٨	$\bar{ع}$ ٤ = ٠٫٤
مستوى الدولة	ك ٥ = ١٫٩١٤	س ٥ = ١٫٤٦٢	ع ٥ = ١٧٫٨	$\bar{ع}$ ٥ = ١٫٩

Scanned with CamScanner

ولتحديد البعد الزمنى اللازم ليلحق مستوى من المستويات الثانى أو الثالث أو الرابع بالمستوى الأعلى منه تستخدم المعادلة التاليه :

$$ع_1 (\sqrt[ن]{ك_1})^{\bar{ن}} = ع_2 (\sqrt[ن]{ك_2})^{\bar{ن}} \quad \ldots\ldots \quad (١)$$

حيث ع١ ، ع٢ ، ك١ ، ك٢ ، ن محدد قيمتها ، $\bar{ن}$ هى البعد الزمنى المطلوب الوصول اليه ولتسهيل عملية الحصول على $\bar{ن}$ تحول المعادلة (١) :

$$\bar{ن} = ن \frac{\text{لوع}_2 - \text{لوع}_1}{\text{لوك}_1 - \text{لوك}_2} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (٢)$$

من هذه المعادلة يمكن الحصول على كل مجموعتين متقابلتين للبحث عن المدى الزمنى اللازم لتساويهما سواء من ناحية العمالة الصناعية لكل ١ كم ٢ أو لكل ١٠٠ من السكان .

لذلك يحول الجدول السابق الى قيم لوغاريتمية كالآتى :

لو ك١	=	٠ر٢٧٧٢	،	لو $\bar{س}_1$	= ٠ر١٢٨١
لو ك٢	=	٠ر٢٨٠٣	،	لو $\bar{س}_2$	= ٠ر١٥٥٠
لو ك٣	=	٠ر٢٣٢٠	،	لو $\bar{س}_3$	= ٠ر٠٩٦٩
لو ك٤	=	٠ر٣٦٧٩	،	لو $\bar{س}_4$	= ٠ر٣٠١٠
لو ع١	=	٢ر٤٢٩٤	،	لو $\bar{ع}_1$	= ٠ر٦٧٢١
لو ع٢	=	١ر٥٨٩٩	،	لو $\bar{ع}_2$	= ٠ر٤٧٧١
لو ع٣	=	٠ر٩٣٩٥	،	لو $\bar{ع}_3$	= ٠ر١٧٦١
لو ع٤	=	٠ر٤٤٧٢	،	لو $\bar{ع}_4$	= ٠ر٣٩٧٩

وبتطبيق المعادلة رقم (٢) للحصول على البعد الزمنى اللازم لتلحق مجموعة محافظات المستوى الثانى لمجموعة محافظات المستوى الاول بالنسبة لمتغير التوظف فى النشاط الصناعى لكل ١ كم ٢ فتكون المعادلة كالآتى :

Scanned with CamScanner

$$\text{ن} = \text{ن} \quad \frac{\text{لو ع}_2 - \text{لو ع}_1}{\text{لو ك}_1 - \text{لو ك}_2}$$

$$= 10 \quad \frac{1{,}5899 - 2{,}4294}{0{,}2772 - 0{,}2803} = \frac{-0{,}8395}{-0{,}0031} = 10 \times 270{,}806 = 2708{,}6 \text{ سنه}$$

وفيما يلى مصفوفة لحساب المدى الزمنى اللازم لوصول كل مجموعة من مستوى تصنيع أدنى الى المستوى الاعلى منها لكل من المتغيرين السابقين ٠

— ١ —

المدى الزمنى اللازم لتساوى مستوى العمالة فى الصناعة لكل ١٠٠ من السكان لكل مستوى تصنيعى بالمستويات الاعلى

مستوى التصنيع	المدى الزمنى اللازم للحاق المستوى الادنى بالاعلى منه فى العمالة الصناعية لكل ١٠٠ من السكان		
	١	٢	٣
٢	٧٢ سنه	—	—
٣	—(١٥٩)سنه	—(٥٢) سنه	—
٤	١٦ سنه	٥ سنوات	١١ سنه

— ٢ —

المدى الزمنى اللازم لتساوى مستوى العمالة فى الصناعة لكل ١ كم٢ لكل مستوى تصنيعى بالمستويات الاعلى منه

مستوى التصنيع	المدى الزمنى اللازم للحاق المستوى الادنى بالاعلى منه فى العمالة الصناعية لكل ١ كم٢		
	١	٢	٣
٢	٢٧٠٨ سنه	—	—
٣	—(٣٣٠) سنه	—(١٣٥) سنه	—
٤	٢١٨ سنه	١٣٠ سنه	٣٦ سنه

Scanned with CamScanner

ويجب مراعاة أن الاشارة السالبة لعدد السنوات توضح أنه لايمكن للمستوى الادنى اللحاق بالمستوى الاعلى منه (اشاره سالبة) ومن الجدول يتضح أن فى البديل الاول (١) ، لايمكن للمستوى الثالث اللحاق بالمستوى الاول أو الثانى (أشارة سالبة) أما المستوى الثانى فيمكنه اللحاق بالمستوى الاول بعد ٧٢ سنة وكذلك المستوى الرابع يمكن اللحاق بالمستوى التصنيعى الاول بعد ١٦ سنه وبالمستوى الثانى بعد ٥ سنوات وبالمستوى الثالث بعد ١١ سنه .

وهذه المؤشرات رغم مايرد عليها من نقاط نقد كثيره تعطى للمخطط فكره عامه بجانب أوجه التحليل الاخرى مؤشرا على جانب كبير من الاهمية فى توجيه الموارد وخاصة الاستثمارات فى الانشطة الصناعية الجديدة .

أما بالنسبة للبديل أو المتغير الثانى (٢) العمالة الصناعية لكل ١ كم^2 فيتضح من الجدول ان مجموعة محافظات المستوى الثالث أيضا لايمكنها اللحاق بأى من المستوى الاول أو الثانى حيث الاشارة سالبة .

أما المستوى الرابع فيمكنه اللحاق بالمستوى الاول بعد ٢١٨ سنه وبالمستوى الثانى بعد ١٣٠ سنه وبالمستوى الثالث بعد ٣٦ سنه .

ويمكن للمستوى الثانى اللحاق بالمستوى الاول بعد ٢٧٠٨ سنه .

هذا مع افتراض ثبات معدل نمو كل من المتغيرين السابقين خلال السنوات العشر ١٩٦٠ - ١٩٧٠ فى المستقبل وهذا مايرفضه منطق الانماء المطلوب للنهوض بوحدات الحيز القومى كلها فى اطار سياسة تنموية رشيدة لتحقيق أفضل نموذج لنمو الاقتصاد القومى كله .

كذلك يجب مراعاة أن ، هل المستوى الاول المطلوب اللحاق به من كل من المستويات الثلاثة الاخرى هو الهدف أو المستوى الامثل الواجب الوصول اليه ؟ أو هل هذا المستوى الاول لايعانى من صعوبات أو مشاكل تنموية ؟ ، وفى مثالنا هذا فان المستوى المكون من القاهرة والاسكندرية والقليوبية أليس له من المشاكل الكثيرة التى قد تكون نتيجة للمشاكل التنموية التى يعانى منها محافظات المستويات الاخرى . لذلك يتطلب الامر النظر لمشاكل المحافظات المتقدمه نسبيا أيضا وليس المتخلفة فقط وذلك فى اطار سياسة شاملة للتنمية المكانية .

Scanned with CamScanner

وهذا يدعونا الى اعادة النظر فى سياسات التنمية فى مصر من جذورها ومن بينها سياسة التنمية الاقليمية والنظر بوضوح لمشاكل وحدات الحيز المكانى فى اطار قومى ، ويتطلب ذلك ابتداء القيام بمسح شامل لكافة عوامل النمو الاقليمية وتحديد امكانيات كل اقليم / محافظة وخصائصة ومزاياه النسبية الجغرافية والاقتصادية والطبيعية والتاريخيه ... الخ . ومرحلة النمو التى يمر بها ذلك بهدف الوصول الى استراتيجية تنموية اقليمية واضحة المعالم والمواقع فى اطار استراتيجية قومية للتنمية الشامله .

مع ملاحظة أن النتائج السابقة ليست هى الحقيقة بعينها بل مؤشرات لبيان مدى الجهد الانمائى المطلوب بذله فى السنوات القادمة وتحقيق معدل نمو قومى عالى وبالتالى مستوى معيشة مرتفع لكل ابناء مصر فى مختلف مواقعهم الاقليميه .

٦. المعلومات اللازمه :

لاشك أن النتائج السابقة تلقى ظلا كثيفا أن لم يكن قاتما على مستقبل التنمية الاقليميه فى مصر وهذا ماتود هذه الفقره أن تزيله من النفوس الطموحه لبناء مصر المتقدمة لابنائها وابنائها ومما يؤكد أن النتائج السابقة ماهى الا ظلال وأن الحقيقة تكمن فى التعرف على المعلومات الدقيقة لتطبيق الاساليب والنماذج الرياضية عليها فى اطار مجموعة من الفروض المقبوله مع عدم ترك أى من المتغيرات التى تدخل فى اطار النموذج ، مما يؤدى للوصول الى النتائج الدقيقة التى يمكن بناء السياسات عليها .

لذلك تظهر مدى أهمية توافر قدر من المعلومات بالكم والكيف أو النوعية اللازمة للتحليل الاقليمى .

وتعانى الدول النامية وبعض الدول المتقدمة من قصور وعجز المعلومات على المستوى الاقليمى ومصر شأنها فى ذلك شأن الدول النامية رغم ماتوافر من كوادر احصائية ورياضية فى مجالات جمع وتحليل البيانات كما أن هناك الكثير من المعلومات المتناثره هنا وهناك دون ما نظام متكامل للاستفادة منها مع الاخذ فى الاعتبار عنصر الوقت فمن سمات العصر الحالى التغير السريع مما يؤدى لتقادم البيانات والمعلومات بسرعة كبيرة .

ويمكن النظر للمعلومات اللازمة للتنمية وبصفة عامة وليس لقياس الفوارق الاقليمية على وجه الخصوص فالفوارق مظهر من مظاهر التخلف المطلوب القضاء عليها او تقليلها اما مهام التنمية الاقليمة فهى أوسع واشمل من مجرد ازالة الفوارق .

والمعلومات التخطيطية بصفة عامة نوعين :

١ - معلومات من خارج جهاز التخطيط .

٢ - معلومات من داخل الجهاز نفسه .

والتخطيط للتنمية الاقليمية له مراحل منهـــا :

١ - مرحلة الدراسة والتحضير .

٢ - مرحلة البرمجه والوصول الى مسودة الخطـــة .

٣ - مرحلة التنفيذ والمتابعة وتقييم الاداء .... الخ .

وكل مرحلة من هذه المراحل تتطلب معلومات من داخل وخارج جهاز التخطيط ،لذلك تتطلب التنمية الاقليمية جهاز متكامل للمعلومات مترابط أفقيا ورأسيا على مستويات القطاعات والوحدات المكانية وعلى درجة كبيرة من الكفاءة فى تبادل المعلومات Feed back بين تلك المستويات فكل قرار يخلق معلومات جديدة وهكذا .

لذلك يتطلب الامر خلق جهاز متخصص فى آلية التخطيط القومى للمعلومات على المستوى الاقليمى توضع فى شكل ملخص احصائى اقليمى يشمل كافة البيانات اللازمه للتحليل الاقليمى ومن أهمها :

١ - بيانات الدخول والناتج والانتاج على المستوى الاقليمى بدرجاته المختلفة .

٢ - بيانات عن سكان كل اقليم فى جميع تبويباتها الممكنه .

٣ - أنشطة السكان وانتاجها وانتاجيتها سواء انتاجية أو خدمة اقتصادية أو اجتماعية ..الخ .

٤ - علاقات أنشطة السكان .

٥ - الموقع وخاصة مواقع الانشطة والسكان والترابط بينها والموارد الطبيعية .

٦ - الاستهلاك والادخار فى كل اقليم أو توزيع الدخول .

٧ - الاجور والاسعار وبيانات خاصة بالاسر والاصول الثابته الرأسمالية .

ومن أهم وسائل المعلومات اللازمة للتنمية الاقليمية وجود أطلس أو مجموعة من الاطالس ذات الخرائط التى توضح مواقع السكان والانشطة وعلاقات الترابط بينهما وكثافة الانشطة والسكان علـــى الوحدات المساحيه للحيز المكانى . وهذا مع طبيعة الحال يتطلب أيضا اجراء المسوحـــــات المختلفة على الحيز المكانى المصـــــرى .

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner